

وسائل اصلاح المسجونين

بعد الافراج عنهم

للاستاذ محمد رياض

مفتش الضبط بمحافظه مصر

إنه ليدو لأول وهلة ان طرائق الاصلاح يجب أن تقتصر على الرجال الأشداء الذين لم يبالغوا سن الكهولة ، فهم وحدهم الذين يخشى منهم على اضطراب الأمن بعد اخلاء سبيلهم . اما صفار السن فان اجرامهم يرجع الى عدم تكامل نموهم العقلي . وجرائمهم في الغالب من الجنح البسيطة التي لا تهدد الأمن فضلا عن أن اصلاحية الاحداث بنظامها الحاضر كفيلة باصلاح حالهم وتوجيههم الى أقوم سبيل .

ويحسنى في هذا الصدد أن أشير الى ظاهرة كشفت عنها المشاهدات ، وهي أن بعض هؤلاء الأحداث قد يدربون في الاصلاحية على حرفة لا رواج لها في الوسط الذي يعيشون فيه أو ينتظر أن يرتدوا اليه بعد خروجهم فيضيق بهم السبيل عن مزاواتها . لذلك وجب أن يراعى في الاصلاحية تدريب هؤلاء الأحداث على الحرف التي تتسع لها أوساطهم حتى يتسنى بذلك تفادي ما يقوم من صعوبات في تدبير عمل لهم .

وهناك تعليقات موضوعة في المحافظات والمديرية للعناية بهؤلاء الأحداث بعد اخلاء سبيلهم من الاصلاحية قصد بها معاوتهم في ممارسة حرفة تفي بمحاجات معيشتهم وتعينهم على صلاح الحال ، وقد تألفت في محافظة مصر من سنين عديدة لجان ينتخب اعضاؤها من اراة اصحاب المصانع والتاجر بدائرة أقسام المدينة مهمتها اسناد بعض الحرف الى هؤلاء الاحداث ، وهو مشروع جليل لا شك في أنه يؤتي أطيب الثمرات لو اعاره رجال الادارة المشرفون على تطبيقه ما يستحقه من العناية والرقابة .

أما النساء فان إجرامهن نادر ، لا لأن طبيعتن النفسية اكثر صلاحا من الرجال كما توهم بعض العلماء ، بل لأنهن كما يقول (جلارنس دارو Clarence Darrow) في مؤلفه عن الجريمة وعلاجها " أسهل حياة من الرجال " .

فالمراة تعيش في كنف الرجل بعيدة عن أسباب الكفاح في معترك الحياة . يؤيد ذلك ارتفاع نسبة اجرام النساء في بعض البلدان الأجنبية في السنين الأخيرة حيث بدأت المراة تقوم بنصيبها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية . أما في مصر فما زالت المراة بمنزل عن ملاحقة الرجل في ميدان الحياة العامة، وما زال اجراءها على نسبتته المنخفضة . (راجع احصاء السجون سنة ١٩٣٧ القضائية فان المتوسط اليومي لعدد المسجونين ٦٨٠ من النساء يقابلهن ١٣٨٥٢ من الرجال عدا الاحداث الذكور والاناث) . واجرام النساء في مصر قاصر على حوادث قليلة بعضها ليس له شأن كبير والخطير منها نرى فيه المراة شريكة للرجل وخاضعة فيه لتدبيره عدا حوادث فردية بجرمة القتل، بالسب تركبها المراة تحت تأثير نزوات خاصة ويستبعد أن تعود بعد الافراج عنها الى الاجرام .

والواقع أن اجرام النساء في مصر يكاد يقتصر على السرقات وما يشابهها تقتربها المراة تحت تأثير العوز والحاجة واقتارها الى رعاية رجل يتكفل بأسباب معيشتها . غير أن انخفاض نسبة الاجرام في النساء لا يمنع ابتكار وسائل لإصلاحهن والحد من عودتهن الى الاجرام أسوة بالرجال .

فكثيرا ما تحايلن وتفنن في ارتكاب الجرائم بأساليب قد تفوق أساليب الرجال مكرًا وحذقًا ودهاء ، وكثيرا ما يكون حسن الظن بالمراة وخيم العواقب ، بل كثيرا ما يكون حسن الظن هذا من الفرص التي تتيح لمن غشيان المنازل وارتكاب الجرائم .

المسجونون المفرج عنهم :

ووجوه الاصلاح تقوم على أساسين : أولهما معنوى وهو اصلاح حال هؤلاء المسجونين وما يقصد به من تقويم الاخلاق وتهذيب النفس والحض على تجنب الاجرام وصد المعوزين منهم عن البطالة وتبنيهم لممارسة شتى الأعمال . وثانيهما مادي وهو معاونة العاطلين من هؤلاء المسجونين في ايجاد عمل لهم بعد الافراج عنهم يحصلون منه على نفقاتهم ويقوم شر الفاقة وينقذهم من البطالة ويشغلهم عن العودة الى ارتكاب الجرائم .

الاصلاح المعنوى — تنحصر كثرة هؤلاء المساجين في مصر في طبقة الدماء التي لا تكثر طائفة مختارة للتزود بقسط من ثقافة أو تهذيب ولا يمكن أن ينتج أى اصلاح أثره اذا بدئ فيه بعد اخلاء سبيلهم ، فهم متى ظفروا بالافراج تفرقوا في انحاء البلاد وتهدر جمع شملهم وأبت عليهم سلبقتهم الا أن يركنوا الى ضلالتهم فلا يستمعوا الى نصيح أو ارشاد . انما الاصلاح يجب أن يبدأ من ساعة دخول المجرم السجن ، حتى يسهل تعوده بالاصلاح وهو في متناول اليد .

أنواع المجرمين :

تطبيقا للذهب الحديث يتعين استقصاء أسباب الإجرام في كل مجرم حتى يوصف له العلاج الناجع . لذلك قسم علماء الطليان الجناة الى خمسة أقسام :

(١) المجرم بالطبيعة .	(٤) المجرم بالصدفة .
(٢) المجرم بالعادة .	(٥) المجرم المعتوه .
(٣) المجرم بأمياله .	

فالجناة بالطبيعة فطروا على فقدان الشعور الأدبي ولم يرتقوا مع باقي أفراد الأمة بل تخلفوا عنها وظلوا يمثلون الفطرة الأولى والهمجية . ولكن هذه النظرية عدل عنها وظهر فسادها ، فإن أفراد الأسرة وهم من طبيعة واحدة قد يكون فيهم المجرم والصالح .

والجناة بالعادة هم في الغالب الذين يعتدون على الأموال وهم خاضعون لتأثير حالة معيشتهم . والمجرمون بالصدفة لم يكن الإجرام طبيعة وراثية فيهم كما في الفريق الأول ولا عادة ممكنة كما في الفريق الثاني ، ولكنهم قابلون للإجرام بسبب ضعفهم أمام المؤثرات الخارجية وعدم تقديرهم نتائج أعمالهم . والمجرمون بميوهم في الغالب هم من عصبي المزاج سريع التأثير ويعودون الى حالتهم الطبيعية بعد ارتكاب الجريمة وقد يتولاهم الندم على ما فعلوا .

والمجرمون المعتوهون مصابون بخلل في قواهم العقلية ، ولا يحدى معهم غير العلاج الطبي . ومصر التي تفشى فيها الجهل والأمية وساد الفقر كثرة سكانها وتوارث أهلها حدة الانفعال ، نرى مجرميها من الجناة بالعادة والجناة بميوهم . فالنوع الأول يندفع الى جرائم السرقات وما يشبهها أو يكون مأجورا في جرائم أخرى بقصد ابتزاز مال يعجز عن الحصول عليه بطريق الكسب الحلال ، وهم دائما من العاطلين . والنوع الثاني وهو أكثر شيوعا ، يكون إجرامه نتيجة لازمة لحدة الخلق السائدة بين أهل البلاد الذين لم يصقلوا بالثقافة والتدريب .

وإن إحصاءات الجرائم في القطر المصري تنطق بأن أغلب الحوادث الجنائية يقترفها الجناة لأسفه الأسباب بتأثير الانفعال التفسى والبعد عن الحكمة والروية .

بجرائم القتل والاعتداء على النفس أو الحريق أو اتلاف المزروعات وقتل المواشي ، لانتحرج عن أخذ بالنار أو نزاع بين زوجين أو خلاف في ميراث أو دفع العار لعلاقات غير شريفة أو نزاع على مياه ري أو نزاع على حدود أو قسمة محصول أو نزول مواشي في الزراعة الى غير ذلك من الأسباب الواهية التي ترتكب من أجلها أنظع الحوادث نتيجة للتزق والرعوننة .

ولقد أدركت جميع الدول المتقدمة أن العقوبة مهما تبلغ شدتها وقسوتها لن تمنع بحال من عودة المجرمين الى ارتكاب الجرائم ما لم تكن مصحوبة بوسائل أخرى تهذيبية واصلاحية. وأن وقاية المجرمين من العودة الى ارتكاب الجرائم لا تتأق إلا عن طريق تعديل أنظمة السجون ، ولقد قامت الحكومات بإنشاء الاصلاحيات وسنت لها أنظمة تقوم على الشفقة والرحمة بالمحكوم عليه واستقصاء سبب اجرامه وتعهدته بالثقافة والتعليم وتلقينه مهنة أو حرفة تضمن له الكسب الحلال .

إن أميركا من أكثر البلاد عناية بنظام الإصلاحيات الذى اقتبسته من إرلندا فى أوائل القرن الماضى ، وقطعت شوطا بعيدا فى نشره وتعديله ومن أهم هذه الإصلاحيات "إصلاحية الميرا" .

هنالك يفحص المسجونون بطريقة علمية وقد ألفت على أطباء السجون مسئولية جديدة وهى دراسة العلوم التى يستعينون بها فى فحص كل مسجون فحسا عمليا يؤدى الى الوقوف على سبب إجرامه ليشيروا بالمعاملة التى توافقه . وكذلك تعمل إيطاليا بهذا النظام فى سجونها وهو من آثار لمبروزو الذى صنف المجرمين وأسس مكتبا لهذا الفحص فى "تورين" . ويقولون فى بلجيكا إن أية طريقة لإدارة السجن غير مؤسسة على الدراية الفنية لأسباب الإجرام ، لا يمكن أن ترحى منها فائدة .

فى هذه الإصلاحيات تاتى المحاضرات الأدبية والدينية ويقوم بالوعظ والإرشاد كبار رجال الدين ، وهنالك تعرض السينما على المسجونين مناظر تنزع السوء والشر من نفوسهم وتورث قلوبهم الشفقة والرحمة ، وهنالك تحسن رعاية المسجونين ويعاملهم عمال السجن بالأدب والتسامح والاحترام ، وهنالك يسمح للمسجونين بممارسة الألعاب الرياضية ويدربون على الأعمال العسكرية ويجرى عرض عسكري مرة أو مرتين فى الأسبوع .

ولقد تحول نظام الإصلاحيات فى أميركا وتوافرت الثقة فى المسجونين فأنشئت سجون الخلاء (Farm Prisons) مقتبسة نظامها من دول سويسرا وهولندا وبلجيكا على أساس نظرية جديدة (High walls and iron bars do not a prison make) "ليس السجن أسوارا عالية وقضبان من الحديد" .

أنشئت هذه السجون فى المزارع فى الهواء الطلق فى مساحات واسعة ومنها سجن تكساس ومساحته أربعون ألف فدان . وقد بلغ من نجاح إصلاح المسجونين وتوافر الثقة فيهم أن يسمح لهم بزيارة ذويهم فى مناسبات المزاء وعيد الميلاد. وفى بعض السجون يسمح للمسجونين بمزاولة أعمالهم المتعادية فى الصباح ولا يعودون الى السجن إلا لليل .

وقالوا في أميركا إن المدة التي يستنفدها إصلاح كل مسجون غير معينة وتختلف باختلاف حالته وظروفه ، ولذلك نادوا بنظرية عدم تحديد العقوبة أى أن لا يحددها القاضى عند النطق بالحكم حتى تتفق العقوبة مع مقتضيات الإصلاح وأكبر معضد لهذه النظرية هو المستر "كوتواى" الذى يطلق عليه "صاحب العقوبة غير المحدودة" ولكن هذه النظرية غير مستحسنة فى اختيارها وما زال نجاحها موقوفا على نتائج تطبيقها ، ولم تأخذ بها الشرائع الأجنبية بعد .

ليست مهمتى أن أقتضى نظام الإصلاحيات فى الخارج ، ولكنى ، أسوق شيئا قليلا لأثبت أن أنظمة السجون فى مصر لا تتفق مع النظريات الحديثة . على أن مصر فى حالة قد لا يلائمها تغيير عنيف فى النظم ، فهناك فارق فى العادات والأخلاق والمدنية والتعليم والدين .

وان نجاح نظام فى بلاد ما ، لا يستتبع نجاحه فى بلادنا ، فما زال ملحوظا فى تقرير العقاب فى مصر أن يكون زاجرا للجرم والمجموع . ألم تر أن الحدود فى الشريعة الإسلامية تقوم على الزجر والردع ، زجر الجانى وردع المجموع ، فخذ الزانى رجه حتى يموت إن كان محصنا أو جلده مائة جلدة إن كان غير محصن وحد السرقة القطع .

إن العقوبات الشديدة لها أبلغ الأثر فى منع الجرائم ، فقد رأينا أن نسبة الإجرام فى منطقة واحدة تزداد وتخفض بتقلبات القضاة واختلاف تقديرهم للعقوبة بين الرأفة والشدّة .

إن تطورا عنيقا فى أنظمة السجون على نسق يحاكي أنظمة الإصلاحيات المشار إليها قد يذكره مادة الأخذ بالنار ، وإن شظف العيش الذى يعانيه أكثر الأهلين قد يدفعهم الى الاستهتار بمغبة العقاب ما دامت نهايته السجن المريح .

ان النظام الحالى للسجون المصرية فى مسيس الحاجة الى إصلاح ، ولكن هذا التوسع البعيد المدى الذى جرت عليه الإصلاحيات الجديدة لا يصلح للتطبيق فى مصر ومع ذلك فالحاجة تدعو الى اقتباس بعض أسسه ، فان فيها إصلاحا للمسجونين واستتبابا للأمن والنظام .

والواقع أنه يجب أن تبقى العقوبات على حالها وأن تضم السجون المصرية بين جدرانها معاهد يدعى إليها هؤلاء المسجونون وتلقى عليهم محاضرات خلقية واجتماعية ودينية تدعو الى ترويض النفس على الإصلاح وردّها عن الشر والإجرام وتبهيئ من كان عاطلا منهم لمزاولة إحدى الحرف التى تلائم بيئته واستعداده .

ان إصلاحية الرجال فى نظامها الحاضر نجحت نجاحا كبيرا فى أداء رسالتها ، وقد أشارت اللجان المؤلفة للتفتيش عليها الى أن المسجونين فيها يباشرون عملهم بنظام ودقة وعلم سماء

الجسد والنظافة والنشاط والإقبال على الصناعة التي اختيرت لكل منهم بحالة تبعث السرور والإعجاب وتبين من الإحصاءات أن المسجونين الذين عادوا إلى الإصلاحية بعد إخلاء سبيلهم هم نسبة قليلة لا تزيد في المتوسط على عشرة في المائة .

ولعمري إن قصر وسائل الإصلاح على إصلاحية الرجال فقط دون السجون الأخرى لنقص تجب المبادرة إلى تلافيه ، فهذه الإصلاحية لا يدخلها إلا المجرم الذي تعددت سوابقه في جرائم قتل المواشي وإتلاف المزروعات والممرقات ، بشروط خاصة لا تنطبق إلا على فئة قليلة من المجرمين ، فليست أنهم وقد أحرزت الإصلاحية هذا النجاح في تقويم المجرمين أن لا تقتبس السجون الأخرى نظامها في الإصلاح . أليست المبادرة إلى تقويم المسجون البادئ في الإجرام خير من الإرجاء إلى أن يعم في الإخلال بالأمن العام .

وجوه إصلاح المسجونين بعد الإفراج عنهم

تقوم وجوه الإصلاح على أساسين أولهما تشريعي وثانيهما اجتماعي :

(أولاً) الأساس التشريعي — يجب تعديل الأنظمة المعمول بها في تطبيق عقوبة مراقبة البوليس لإباعتبارها عقوبة تبعية أو تكميلية . ذلك أن الاعتبار الملاحظ في توقيع هذه العقوبة أن يتحقق لرجال الحفظ الإشراف على المجرم بعد إخلاء سبيله مدة من الزمن يُطمأن خلالها إلى صلاح حاله وعدم عودته إلى ارتكاب الجرائم — وأن العلة في هذه العقوبة تطابق الحالة الراهنة لنظام السجون إذ أنها في تجربتها من الوسائل الإصلاحية الكافية لا تتحقق تحسبنا لحال المسجون ولا وقاية منه ضد المجتمع فيتولى البوليس مراقبته بعد إخلاء سبيله في مسكنه أو في مكان آخر مدة لا تزيد على خمس سنوات يفترض بعد انقضائها أن المجرم قد أصبح مأمون الجانب .

فاذا كان المفروض في هذه العقوبة التحقق من صلاح المجرم وعرقلة ميوله الإجرامية فإن أنظمة الإصلاحات المقترحة ادخالها في السجون أبعد أثراً في الإصلاح وأوفى ضماناً . على أن مراقبة البوليس ليست مفروضة في جميع الجرائم بل هي مقتصرة على الجرائم التي اعتبر القانون توفر خطورة خاصة فيها .

ولعله يندر أن يسارع المسجون بالعودة إلى الاجرام بمجرد إخلاء سبيله وهو مازال مكدوداً بمتاعب السجن ونفسه شقية بطول الحرمان كما أن المراقبة ليست قاطعة في الحيلولة دون صد المجرم عن الاجرام ، فبين مواعيد المراقبة فترات ليست قصيرة تسمح بارتكاب بعض الجرائم أو تديرها فضلاً عن أن المراقبة في ذاتها أدت إلى صعوبات عملية ولا سيما في الأقاليم ، فكثيراً

ما يرتكب المجرمون الموضوعون تحت المراقبة جرائمهم ويدللون على براءتهم بأنهم لم يفارقوا محل مراقبتهم في مواعيدها المقررة ، كما أفسدت العلاقات بين المجرمين ورجال الحفظ وسببت كثيرا من حوادث الرشوة وجنايات الاعتداء . والتائبون بهذه المراقبة هم عساكر البوليس أو الخفراء الذين هم من مستوى المراقبين ويسكنون إلى جوارهم فتعتمد الثقة في أداء واجبهم دون تساهل أو مجاملة . ولهذا المراقبة أحكام قاسية تحدد من حرية المراقب وترتب على اهماله أحد أحكامها أن يقع في جريمة جنحة تدفع به إلى السجن مما يساعد على افساد حاله ويعوق اصلاحه و يعطله عن وسائل الرزق ويدفعه إلى الاجرام . وأرى أن اصلاحات السجن تفي عن هذه المراقبة ويكفي تطبيقها على المجرمين العائدين ، وبذلك يقل عدد المراقبين ويمكن تنظيمها على وجه يظهرها من العيوب المشار إليها . أما غير العائدين فان تحريات البوليس كفيلة ببيان حالتهم فإن ظهر أنهم ما زالوا خطرين على الأمن أمكن انذارهم مشبوهين وتقديمهم للحاكم إذا لم تصلح حالهم طبقا لأحكام قانون المشبوهين .

قانون المشبوهين والمتشردين — كذلك يجب المسارعة إلى تعديل قانون المشبوهين والمتشردين فإن له تأثيرا كبيرا في فساد حالة المسجونين بعد الإفراج عنهم ، ذلك أن نصوصه الحالية تعوقهم عن إصلاح حالهم ومساهمتهم في ممارسة الأعمال والمهنة الحرة ، فالمتشرد يوضع حتما تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء عقوبة الحبس وهي عقبة تمنعه من مزاولة أية مهنة شريفة فضلا عن أن أية مخالفة بسيطة لشروط هذه المراقبة ترده إلى السجن ولمدة أطول من مدة العقوبة الأولى وهكذا تتوالى عليه العقوبات على هذا المنوال المزيج المشاهد في تطبيق هذا القانون فلا يفرج عنه فترة إلا ليعود إلى السجن دهرًا . ولست أدري ما وجه الخطر في جريمة المتشرد — وهي جريمة شخصية بحتة — حتى يوضع المحكوم عليه بعد انقضاء العقوبة تحت مراقبة البوليس . وكذلك حالة المشبوه فإنه يظل محل مطاردة عنيفة ويبقى انذار الاشتباه الصادر إليه وصمة أبدية لا تفارقه مهما أصحح حاله وابتعد عن مواطن الإجرام .

وليس هناك من داع إلى الاسترسال في تبيان عيوب هذا القانون . فإن الإجماع في وزارتي الحقانية والداخلية قائم على فسادده . ويعنى الآن بتعديله بما يتمشى مع وجوه الإصلاح .

قانون رد الاعتبار — إن الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة يؤدي إلى الانتقاص من شخصية المحكوم عليه ويحول دون استعادة مكانته السابقة في الهيئة الاجتماعية ودون الوصول إلى مركز شريف ، إذ أن الحكم بالعقاب في غالب الأحوال يتبع الحرمان من بعض الحقوق السياسية والمدنية ويسجل في قلم السوابق . وليس من العدل أن يحرم المحكوم عليه من أن

يتبوأ في الهيئة الاجتماعية المكان اللائق به إذا بذل مجهودا جديا ليهتدى وأقام الدليل على حسن سيرته علاوة على أن مصاحبة الهيئة الاجتماعية نفسها أن يندمج فيها المحكوم عليه الذي ناب وأصلح حاله ، ولذلك قررت أغلب الشرائع أحكاما لرد اعتبار المحكوم عليه .

وفي القانون المصري يعاد الاعتبار بحكم قضائي من محكمة الاستئناف بعد انقضاء ثمانى سنوات في الجنح وخمس عشرة سنة بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة الجناية ، والعائد والذي سقطت عنه العقوبة بمضى المدة الطويلة .

وفي الشرائع الحديثة كالقانون الفرنسى والايطالى يعاد الاعتبار بإحدى طريقتين إما بحكم القانون وإما بحكم القضاء إلا أن أغلب القوانين اتبعت الطريقة القضائية فيعاد الاعتبار بحكم من المحكمة بعد فحص حالة الطالب ، وقد اتبع القانون المصرى هذه الطريقة إذ أن الأخرى محل اعتراض ، لأنها تسمح لشخص حياته غير سوية وملوكة شائن بإعادة اعتباره ما دام لم يرتكب جريمة معينة أو استطاع إخفاء ما يرتكبه من الجرائم فأفلت من العقاب .

ومن رأى أن المدة التى يتطلبها القانون لإعادة الاعتبار هى مدة طويلة تقيم بعض العوائق في سبيل إصلاح المسجونين ولكن بعد تطبيق وسائل الإصلاح المقترحة يجب أن تنزل المدة إلى حد معقول . وأرى تحديد هذه المدة على نمط القانون الفرنسى . وقد حددها بخمس سنوات في أحكام الجنايات وثلاث سنوات في أحكام الجنح وتزداد المدة إلى الضعف في حالة العودة أو في حالة خرق تطبيق قانون رد الاعتبار على الطالب .

اللوائح والقرارات الإدارية — صدرت في مصر عدة لوائح وقرارات إدارية لتنظيم ممارسة بعض الأعمال والمهن الحرة تحتم الحصول على رخصة من السلطة الإدارية لمزاومتها .

والرخصة لا تمنح للطالب إلا إذا كان خاليا من السوابق أو تكون قد انقضت مدة طويلة على آخر سابقة له . والحكمة المرعية في هذه القيود هى حماية مصالح الجمهور التى قد يهددها اتصاله بأرباب هذه الحرف . وإذا كان السهر على مصاحبة المجموع فرضا على الحكومات فإن هناك تكليفا آخر أجل شأننا وهو الكف عن مطاردة فئة من الناس وتجريدها من حقها الطبيعى في التماس أسباب الحياة . إذ المحكوم عليه الآن يقضى عقوبته وعند ما يفتح له باب السجن توحد دونه أبواب الحياة فصاحب العمل يرفض معاونته ، واللوائح الإدارية تأبى عليه الارتياق ، فلا عجب إذا فسد حاله وانتهى ناحية الإحرام .

يجب التساهل في الترخيص لهذه الفئة بمزاولة الأعمال الحرة. وأرى قصر المنع على المجرمين العائدين والمحكوم عليهم في جرائم خطيرة بالنسبة لبعض الحرف التي لا تؤثر السابقة في مزاولة الطالب لها وإثباتها لفرض سائحة. وقد أصبحت هذه اللوائح والقرارات الإدارية في شديد الحاجة إلى تعديل لا نقضاء سنين طويلة على إصدارها وقصورها عن مواجهة بعض نواحي التطور فيجب أن يعاد النظر في شروط الترخيص حتى تنسج لمعاونة فئة مغلوطة على أمرها معاونة لا تضر بمصالح المجموع .

(ثانيا) الأساس الاجتماعي في جمعيات مساعدة المسجونين بعد الإفراج — في القرن الخامس عشر كانت بعض الأغنياء يتبرعون بمبالغ لتخفيف ويلات المسجونين بعد الإفراج عنهم . وفي أوائل القرن الماضي تأسست في إنجلترا جمعية "هبة الحاكم" وهي لا تزال باقية إلى الآن تؤدي مهمتها نحو هؤلاء المسجونين المفرج عنهم ثم تلتمها عدة جمعيات عنيت بالناس عمل من أصحاب الأعمال لهذه الفئة ولإيجاد مساكن لهم في منازل الفقراء ذوي السمعة الحسنة . وفي ١٩٠٩ قدم قوميون السجون لوزير الداخلية الإنجليزية تقريرا جاء فيه أنه بعد البحث الدقيق في مهمة إعادة المجرم للحياة العادية ثبت أن هذه المهمة شاقة دقيقة ذات نفقات عظيمة مما يحسن معه إعانة الحكومة لهذه الجمعيات المتطوعة. ولقد وافق المستر تشرشل على هذا الرأي وقرر ضرورة تأسيس هيئة جديدة لمساعدة المفرج عنهم من سجون الأشغال الشاقة وأعلن قراره في مجلس العموم في يولييه سنة ١٩١٠

وبناء على ذلك تكونت جمعية جديدة سميت الجمعية المركزية لمساعدة المسجونين المفرج عنهم من سجون الأشغال الشاقة وضمت لها جميع الجمعيات التي كانت تعمل مستقلة ولا تعتمد الجمعية الجديدة على التبرعات والاكتفاء بل على إعانة من الحكومة ويقضى نظامها أن تتكفل بكل مسجون يفرج عنه حتى لا يتجرد من ضروريات الحياة ويصبح كفنا للحياة العامة.

والجمعية ترسل مندوبيها للسجون لزيارة المسجونين قبل الإفراج عنهم بوقت كاف للوقوف على رغباتهم وظروفهم ، وهل هم في رعاية الجمعية أم لا ، ولجمعية مجلس عام يمثل الجمعيات والمعاهد التي تشترك في هذا العمل الخيري ويرأس هذا المجلس وزير الداخلية .

وقد نجحت هذه الجمعيات في إنجلترا نجاحا باهرا في تقويم المفرج عنهم .

كذلك أنشئت في إنجلترا جماعة بورستال لمساعدة الشبان المجرمين الذين سبق لإرسالهم إلى معاهد بورستال الإصلاحية ، ومهمة هذه الجماعة تقديم الملابس والملابس والسكن اللازم هؤلاء الشبان والسعي لإيجاد عمل يلائم استعدادهم . والمدة المقررة لرعاية هذه الجماعة سنتان لكل شاب . وتدل إحصاءات هذه الجماعة على كبير توفيقها ونجاحها .

وقد لاحظت هذه الجمعيات أن الجمهور وأرباب الأعمال قد يرفضون قبول هؤلاء المفرج عنهم ولذلك عمدت إلى وسائل مغرية منها منح أرباب الأعمال بعض المبالغ لقبول هذه الفئة علاوة على ضمانات الجمعيات لهؤلاء المفرج عنهم في تعويض ما يحدثونه من خسائر وأضرار .

وأرى أن تنشئ وزارة الداخلية مكتبا خاصا في ديوانها تتبعه مكاتب فرعية في المحافظات والمديريات للعمل على مساعدة المسجونين المفرج عنهم يقتبس نظامه من نظام هذه الجمعيات المنشأة في إنجلترا ، يشمل جميع المسجونين المفرج عنهم من الرجال والنساء والأحداث .

واجب مصالح الحكومة حيال المسجونين المفرج عنهم :

يؤخذ من جميع احصائيات السجون في العالم أن أغلب المسجونين من الطبقات التي قعد بها الحظ عن مزاولة عمل يقيها شر الحاجة ، لذلك كان من أهم المعاونات التي لها أفضل الأثر في إصلاح هذه الفئة ألا تقبض الحكومة يدها عن توظيف هؤلاء الناس في إداراتها وفروعها وألا تبخل عليهم بالأعمال التي تطابق استعدادهم ويحذقون أداءها ، وأن تبدأ بضرب المثل للشركات المالية والأفراد ، إنه لمن خير البيئة الاجتماعية أن ترحب باندماج المحكوم عليه الذي كف عن إثمه وطوى صفحة جرمه — لقد عنت اللجان المؤلفة للتفتيش على إصلاحية الرجال بالإشارة إلى هذا المشروع الهام وخوطبت مصالح الحكومة فعلا للعناية بالتنفيذ ولكن مازالت أغلب هذه المصالح ترفض قبول ما تقدم إليها من الطلبات . لقد وفق بعض المفرج عنهم إلى وظائف فصلح حالهم وكانوا محللا للعجب والثناء ، ليس المراد تعيين هؤلاء المحكوم عليهم في أعمال دامة تتطلب حسن السيرة وكامل الذمة والبعد عن الشبهات ؟ ولكن هنالك أعمال أخرى دونها خطورة لا مانع من فتح أبوابها لهؤلاء الذين غلبوا على أمرهم وضافت بهم سبل الحياة .

إنشاء مستعمرات زراعية :

ويجب أن تعنى الحكومة بأن تنشئ في بعض أملاكها الزراعية مستعمرات خاصة لتشغيل بعض هؤلاء المفرج عنهم المدر بين على الأعمال الزراعية بأجور مناسبة مما يكفل إصلاح حالهم وتقويم أخلاقهم وتحسين سيرتهم ونسال الله الهداية والتوفيق .